الدرس 5:سوسيولوجية الهجرة في المجتمع الجزائري:

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة والتي كانت ولا تزال تشكل عاملا هاما في النسق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع حيث مرت بعدة مراحل تبعا للتحولات التاريخية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر واهم هذه المراحل نجد:

1-المرحلة الكولونيالية(الاستعمارية):

من الناحية السيسيولوجيا نجد ظاهرة الهجرة في هذه الفترة ارتبطت بالوجود الاستعماري (الفرنسي)حيث تأثرت بالخطاب بالخطاب الكولونيالي الذي يدعي التحضر والتمدن والتطور من أجل بسط سيطرته السياسية ونفوذه الاقتصادي والاجتماعي على المجتمع الجزائري.

في حين السياسة الواقعية التي اعتمد عليها الاستعمار هي تجويع وتفقير الفرد الجزائري خاصة ذلك المتواجد في المناطق المعزولة والأرياف (والتي تعتبر مصدر اقتصادي هام).

وعلى أساس هذا المنطلق بدأت الهجرة نحو فرنسا (1830-1900) من أجل دفع حركة الاقتصاد الفرنسي مقابل اعتماد سياسة مصادرة الأراضي وترحيل السكان من موطن سكناهم وفرض الجبايات والتجنيد الإجباري.

لكن لم تكن ظاهرة الهجرة آنذاك في اتجاه واحد بل قابلها الاتجاه الأخر من خلال إحضار المواطنين من أوروبا إلى الجزائر ومنحهم امتيازات اقتصاديه وسياسية كبيرة بعدما كانوا مجرد مشردين ومتسولين وحتى مجرمين في بلدانهم الأصلية.

وفي عام 1912تم إصدار مرسوم يسمح للجزائريين بالسفر إلى فرنسا من أجل العمل ولكن هذه العملية تتم وفق تأشيرة فرنسية وتحت وصاية السلطات الفرنسية التي تتولى مهمة الإشراف وتوزيع المهام والأعمال والتي كانت في غالبيتها أعمال شاقة تتطلب جهد عضلي وبدني كبير.

وتعتبر الحرب العالمية الأولى فترة هامة في سوسيولوجية الهجرة في الجزائر حيث تم تهجير عدد هائل من الجزائريين إلى فرنسا وتجنيدهم في الجيش الفرنسي حيث أصدرت مرسوم بتاريخ 1914/07/15 يسمح بتقديم تسهيلات الهجرة للعمال الجزائريين إلى فرنسا، وهذا ما فتح الباب أمام الهجرة النازحة للجزائريين نحو فرنسا حسب ما أكده الدكتور عمار بوحوش.

بنهاية الحرب العالمية الأولى، والتي خلفت دمارا كبيرا وشاملا في المنطقة كان على فرنسا أن تعمل على إعادة إعمار وبناء بلدها، وكان السبيل الأمثل لذلك هو السماح للجزائريين بالهجرة إلى فرنسا والعمل في هذا الميدان من خلال منحهم تسهيلات كبيرة للهجرة.

بينما لم تتخلى فرنسا على سياستها داخل الجزائر والتي تقوم على مبدأ تجريد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم والتي اضطرتهم إلى مغادرة مكان إقامتهم بحثا عن الاستقرار

الاجتماعي والاقتصادي والذي من خلالها عرفت ظاهرة الهجرة الداخلية منحنى تصاعدي جعل الفرد الجزائري يعيش في تجمعات كولونيالية (الكولون) أو ما يعرف بصاحب العمل يمتثل لأوامره مقابل أجر زهيد بعدما كان هو صاحب العمل والشأن.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم (1929) لم تكن الجزائر بعزل عنها حيث قامت السلطات الفرنسية بتسريح العمال وإعادة توجيههم وترحيلهم نحو بلدهم الأصلي (الجزائر) وفرض قيود صارمة على هجرة العمال إلى فرنسا.

أما في ظل الحرب العالمية الثانية والتي كان تأثيرها أكبر وأعمق على فرنسا كبدتها خسائر كبيرة مما جعلها تتخذ إجراءات متمثلة في طرد عدد كبير من الجزائريين من فرنسا (17 ألف عامل جزائري حسب عمار بوحوش). ولكن كان عدد الجزائريين في ذلك الوقت أكبر (حوالي 45ألف جزائري) يعملون في المصانع والمزارع ومجندين في الجيش الفرنسي.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور ما يعرف بالحركة الوطنية والنضال السياسي والمطالبة بالحريات الفردية والمساواة أصدرت السلطات الفرنسية سنة 1947 نص المادة2 من ميثاق الجزائر ومفادها المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين والجزائريين بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي تطبق على العمال الجزائريين بصفة عنصرية.

وكان هدف فرنسا من هذا القرار هو تحقيق غايات اقتصاديه وسياسية.

وبانطلاق الثورة التحريرية 1954 فان ظاهرة الهجرة إلى فرنسا انخفضت بسبب توجه عدد كبير من الجزائريين إلى المشاركة في الثورة وحمل السلاح ومحاربة الاستعمار بل العكس أصبح عدد كبير يهاجر من فرنسا إلى الجزائر قصد المشاركة في الحرب التحريرية.

2-بعد الاستقلال:

بعد 1962 باستقلال الجزائر عاد أغلب الفرنسيين إلى بلادهم (فرنسا) حيث عرفت الهجرة من الجزائر إلى فرنسا تصعيدا كبيرا وبازدياد هذا لتصاعد أدى بالسلطات الفرنسية إلى اتخاذ القرار بغلق أبوابها في وجه الهجرة الجزائرية باعتبار أغلب مواطنيها الأصليين عادوا إليها.

في حين اعتبرت هذه الفترة في الجزائر من أصعب مراحل الهجرة نحو فرنسا حيث ركزت الحكومة الجزائرية على اعتماد سياسات تنموية مستعجلة وطارئة للنهوض بالمجالات الاقتصادية المحطمة نتيجة الاستعمار.

وفي السبعينيات (1976) بدأت الأزمات والمشكلات الناجمة عن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا تزداد تعقيدا من خلال فرض السلطات الفرنسية قوانين غالبيتها يقوم على التمييز العنصري، هدفها الأساسي التقليل من تواجد المهاجرين في اقليمها. حيث اتخذت جملة من

القرارات والمراسيم لتكثيف المراقبة على تواجد المهاجرين والأجانب بوضع شروط دقيقة وصارمة للسماح بالهجرة إليها.

مع بداية الثمانينات أصدرت فرنسا لوائح وعقوبات شديدة تجاه المهاجرين غير الشرعيين باعتبارهم مصدر يهدد أمن ومجتمع فرنسا ومقابل ذلك إصدار قرار بالإرجاع الى حدودهم الأصلية بالإضافة إلى تطبيق عقوبات جنائية (السجن).

أما بوصول التسعينيات أصبح الجزائريون يشكلون خطرا حقيقيا على المجتمع الفرنسي في نظر السلطات الفرنسية معلنة العداء الصريح والعلني باعتبارهم يمثلون الفئة الأكبر من المهاجرين الأجانب إذ أصبحوا أكثر عرضة واستهدافا لعمليات وجود الميز العنصري (سوء المعاملة-القتل –الاعتداءات....)

في المقابل كانت الجزائر تعيش أزمة سياسية حقيقية من اللانظام والعنف المسلح هذا ما فتح الباب على مصراعيه لحركات الهجرة داخل المجتمع، حيث هاجر الكثير من الافراد هروبا من ذلك مطالبين باللجوء السياسي وهجرة كل الهيئات الدبلوماسية والهيئات الدولية الناشطة داخل المجتمع الجزائري. وبالتالي أصبحت الجزائر تشكل بؤرة خوف وهلع وتهديد مما أسفر اتخاذ معظم دول العالم بما فيها فرنسا قرار بغلق حدودها أمام الهجرات القادمة من الجزائر لاعتبارات سياسية وأمنية.

ومع بداية انفراج الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر أواخر التسعينيات وبداية الالفية الجديدة برزت مظاهر وميكانيزمات جديدة للهجرة في الجزائر والتي تمثلت في الهجرة غير الشرعية والتي سوف نتطرق اليها في الدرس للمقبل.